المدح والحمد باختصاص الحمد بالفاعل المختار دون المدح وهو ان
يكون المحمود عليه اختياريا وقد يطلق المدح ويراد به ما قلت فحينئذ
الحمد لا يقتضي كون متعلقه والمحمود عليه اختياريا بخلاف ان
وذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيقي لان حقيقة الحمد وضعوه
بحسب اللغة لا تقتضي ذلك اذ معنى المتعلق في التحقيق ليس
الا الباعث على الحمد فيجوز ان يكون الباعث عليه امرا اختياريا
كذلك ويجوز ان يكون امرا غير اختياري والله اسم للذات المستجمع
لجميع الصفات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والصلة
الالهة حذفت الهمزة على غير القياس وهو حذف مع حركتها من غير نقل
اما قبلها ولذلك التزم الادغام لان التقاء المثلين اذا كانا في كلمتين
والاول منهما ساكن يجب الادغام وقيل حذفت على القياس
وهو حذفها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان القياس في تخفيف همزة
الهمزة ان ينقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فتحذف فالتزام
الادغام يكون مخالفا للقياس لان الحرفين المتحركين من جنس
واحد اذا كانا في كلمتين لا يجب الادغام غالبا نعم الباب ان يجوز ذلك
كقوله تعالى ما سلككم في سقر وقيل الله اسم موضوع كالسمة، الاعلام
للاشتقاق فان قلت لم قال الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق او للرازق
او غيرهما من الاوصاف المشتقة قلت لئلا يتوهم اختصاص
استحقاقه الحمد بوصف نحو قولك الحمد للخالق لتوهم ان الاستحقاق

الله
دون وصفه
الحمد

44

للحمد بهذا الوصف دون الوصف الاخر فان قيل من القاعدة
المقررة ان التعليق بالمشتق يفيد علية ما اخذ الاشتقاق
فتعليق الحمد بلفظ الله الذي مثلا يفيد علية الخالق للاستحقاق فما
معنى التوهم قلنا نعم الا ان التعليق انما يفيد العلية لا اختصاص
العلية والتوهم ناشئ بالنسبة اليه والواجب هو الذي يقتضي
ذاته وجوده ويمتنع عليه العدم كما يأتي عن قريب وقيل هو الذي
يلزم من فرض عدمه محال والوجود اما خارجي وهو كون شيء
في الاعيان واما ذهني وهو كونه في الاذهان والمراد من الوجود
فيما نحن فيه هو الاول والممتنع هو الذي يقتضي ذاته عدمه ويمتنع
عليه الوجود وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده مع كونه بالذات
والممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون الوجود
والعدم بالنسبة اليه على السوية بجميع ما سوى الله تعالى من الموجودات
وقيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه محال بالنسبة
اليه والواجب ينقسم الى قسمين واجب الوجود
بالذات كالباري تعالى وامكانه واجب الوجود بالذات لكونه
وجوده مقتضى ذاته واجب الوجود بالغير كالموجودات
حين وجودها وامكانها كانت الموجودات حين وجودها
واجبا بالغير وسواء تقدمت وجود العلة التامة
بالزمان وجود المعلول والممتنع ايضا ينقسم الى قسمين

حين وجودها